

منظمة عديلة للثقافة و الفنون
مشروع مطمورة عديلة

تقرير المشاركة السياسية في السودان

أكتوبر 2021

المقدمة:

تمثل وتشكل حقوق المشاركة السياسية والعامة دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذا في النهوض بجميع حقوق الإنسان. ويمثل الحقّ في المشاركة المباشرة وغير المباشرة في الحياة السياسية والعامة عنصراً مهماً في تمكين الأفراد والجماعات وأحد العناصر الرئيسية للنُّهج القائمة على حقوق الإنسان الرامية إلى القضاء على التهميش والتمييز. وترتبط حقوق المشاركة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير والرأي، والحق في التعليم والحق في الحصول على المعلومات. تواجه المشاركة السياسية والعامة على قدم المساواة عراقيل في سياقات عديدة. وقد تشمل هذه العراقيل التمييز المباشر وغير المباشر لأسباب مثل العرق، أو اللون، أو النسب، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الولادة، أو الإعاقة، أو الجنسية، أو غير ذلك من الأسباب. وحتى في حالة عدم وجود تمييز رسمي فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية أو العامة، فإن عدم المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى من شأنه أن يعوق الممارسة الفعلية لحقوق المشاركة السياسية.

ولاحظت الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن النساء، والسكان الأصليين، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغير المواطنين، وغيرهم من الجماعات والأفراد المهمّشين أو المقصيين كثيراً ما يتعذر عليهم المشاركة الكاملة في الشؤون السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين. وتتفاقم تأثير هذا العائق حيثما تتعدّد أسس التمييز أو تتقاطع(16).

يتناول هذا التقرير العقبات والتحديات ومراحل الإقصاء الذي يواجه الفاعلين والفاعلات السياسيين/ات السودانيين بصورة عامة و غير تفصيلية منذ ١٩٥٦ ولكن بالتركيز على فترة حكم الإنقاذ حتى اندلاع ثورة ديسمبر ٢٠١٩؛ ايضا يتناول التقرير جغرافية السودان ككل ضمن قضية الاستبعاد من المشاركة السياسية.

. يهتم التقرير بتعريف مصطلحات و مفاهيم ذات الصلة بالمشاركة السياسية، كالفئات المهمشة ، المجموعات الاصيلة ..)، بالإضافة للتطرق إلى المجموعات التي تعرضت للاستبعاد والتمييز ضدهم/ن في المجالات السياسية والمؤسسات التنفيذية مع النظر للتقاطعات (المناطقية، الجندر ، الإثنية والدينية والثقافية و الطبقية و الاجتماعية). يتناول التقرير اشكال الاستبعاد والتمييز الذي شهدته المجتمعات المهمشة و الأقليات والدوافع والأسباب. يقترح المقال أن إحداث التحول الديمقراطى فى أى مجتمع يحتاج إلى عدد من محركات التغيير، بعضها يأتي من أعلى سواء عبر تعديل التشريعات أو إرساء بعض الإجراءات المؤسسية أو تعديل السياسات، ويأتي البعض الآخر من أسفل من خلال التغيير المجتمعي عبر تنظيم الناس حول مصالحهم أو عبر نشر الوعى أو إثارة النقاش العام حول القضايا التي تهم المواطنين/ات والمرتبطة به معايشهم اليومية. بناء على ذلك تأتي أهمية دعم المشاركة السياسية و بالتالي كيف يؤثر الاستبعاد من التنظيم والمشاركة في الفضاءات العامة واتخاذ القرار على الأوضاع الحياتية. يتحدث أيضا التقرير عن دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مناصرة و التشجيع ودعم المشاركة السياسية.

اعتمد فريق البحث في على مصادر أولية وذلك من خلال القيام بمجموعة من المقابلات لعدد من الأشخاص خبراء وناشطين/ات وحقوقيين/ات وأصحاب المصلحة المتضررين/ات وايضا اعتمد على مصادر ثانوية (كتب، تقارير، مقالات).

يلخص التقرير إلى تقديم بعض التوصيات لإصلاح عدم العدالة و ترسخ الحق في المشاركة السياسية على مستوى المجتمعات وعدم العدالة الهيكلية والمؤسساتية.

المفاهيم/ المصطلحات :

1. مفهوم المشاركة السياسية :

يعرف العالم السياسي ماجد يحيى المشاركة السياسية بأنها "الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم ويتضمن هذا الحق مايمارسه الأفراد في الحياة العملية من الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة وكذلك حق الترشح لعضوية الهيئات والمجالس المنتخبة واخيرا حق التوظيف وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها أجهزة الدولة والسلطات الأمنية".(1)

المشاركة السياسية تعرف أيضاً بأنها "عملية إشراك وإتاحة الفرص لمواطني وجماعات لممارسة العمل السياسي وفق معطيات الواقع سواء كانت آليات المشاركة لغرض التأييد أو تعارض، وتختص بجانب البنيوي والهيكلي لأنظمة الحكم وإعداد قواعد مجتمعية للمساهمة في رفع المطالب وتنفيذها وضبط القرار السياسي وتقديمها". (2)

بالإضافة لذلك، عرف معجم العلوم الاجتماعية المشاركة في المجال السياسي بأنها: "تدل على اشتراك المواطنين/ات في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منظمة ومستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد. أما المشاركة الانتخابية، فإنها لا تحدث إلا في فترات متباعدة، ولا تتطلب من المواطن العادي أي جهد تنظيمي".(إبراهيم مذكور، 1975 ،ص 545.)

2. الفئات المهمشة :

أقلية (أيضا: جماعة من الأقليات) مصطلح يشير إلى مجموعة من الناس تمتلك هوية مميزة مختلفة عن الأغلبية الحاصلين على أغلب المناصب المتعلقة بالسلطة والامتياز في مجتمع ما. وفي بعض الأحيان تُستخدم الأقلية للإشارة إلى علاقات السلطة بين مجموعتين: الأولى سائدة ومُسيطرة، والأخرى ثانوية وتابعة. وتتعرض الأقليات تمييز ومعاملة مختلفة عن الأغلبية. ويستخدم مصطلح "الأقلية" غالبًا في خطابات الحقوق المدنية والجماعية. (بالإنجليزية: Minority Group)

يمكن للأقلية أن تشير إلى مجموعة من الناس بناءً على خلفيات مختلفة، مثل: العِرق والدين واللغة والجغرافيا، و الجندر و الميل الجنسي والحالة الاجتماعية والوضع الاقتصادي والاحتياجات الخاصة والموقف السياسي. ومن وجهة نظر تقاطعية يمكن للفرد أن يكون له هويتين; هوية تنتمي للأقلية وأخرى تنتمي للأغلبية، بناءً على تقاطعية التصنيفات الاجتماعية المختلفة. (مثال: كأن يكون الرجل مسيحيًا في مجتمع ذكوري إسلامي، فحينها كونه رجلًا يترتب عليه إنتماء هويته إلى الأغلبية من جهة، وكونه مسيحيًا، يترتب عليه إنتماء هويته إلى الأقلية من جهة أخرى). ويطلق على الأقليات تسميات متعددة تدل على جذورها وأصولها وهويتها الاجتماعية غالبًا مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة) (16).

يظل تمثيل أفراد الأقليات في العمليات السياسية والعامة وفي مؤسسات الحكم ناقصاً في معظم البلدان "إما لوجود سعي حثيث ومتعمّد إلى الحد من مشاركتها، وإما لإجحاف غير مقصود في مجموعة متنوعة من القوانين أو السياسات، وإما لضعف الإرادة السياسة في المجتمع بصفة عامة لإزالة العراقيل الهيكلية التي تحول دون مشاركة الأقليات في الحياة العامة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة" (A/HRC/13/25). وإذ يسترشد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية بالمادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهو يحدد حقوق الأقليات ويلزم الدول بأن تحترم هذه الحقوق وتحميها وتعززها. وينص الإعلان في مادته 2-2 على أنه "يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية". وفُسّر هذا الحكم على أنه يتضمن حقوقاً تتعلق بحق الفرد في أن ينتخب ويُنتخب، وفي تقلد الوظائف العامة والمشاركة الكاملة في غير ذلك من الأنشطة السياسية والإدارية، وكذا عن طريق الاستفادة من رابطات الأقليات وإقامة اتصالات حرة داخل الدولة وعبر حدودها على السواء)(15)(الفقرتان 36 و37 من الوثيقة E/CN.4/Sub.2/AC.5/2005/2).

3. المجتمعات الأصيلة :

إن المجتمعات والشعوب والأمم الأصلية هي "تلك التي، قد توفرت لها استمرارية تاريخية في مجتمعات تطورت على أراضيها قبل الغزو وقبل الاستعمار، تعتبر أنفسها متميزة عن المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي، أو في أجزاء منها،

وهي تشكل في الوقت الحاضر مجموعات غير مهيمنة في المجتمع، وقد عقدت العزم على الحفاظ على أراضي أجدادهم/ن وهويتهم/ن الاثنية وعلى تنميتها وتوريثها للأجيال القادمة وذلك باعتبارهما أساس وجودها المستمر كشعوب، وفقا للأنماط الثقافية ومؤسساتها الاجتماعية ونظمها الثقافية الخاصة بها" (مارتينز كوبو - 1984)
يقدر تعداد الشعوب الأصلية على صعيد العالم ما بين 300 – 500 مليون فرد.(5)

4. الحرمان من المشاركة السياسية:

وتواجه المشاركة السياسية والعامة على قدم المساواة عراقيل في سياقات عديدة. وقد تشمل هذه العراقيل التمييز المباشر وغير المباشر لأسباب مثل العرق، أو اللون، أو النسب، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الولادة، أو الإعاقة، أو الجنسية، أو غير ذلك من الأسباب. وحتى في حالة عدم وجود تمييز رسمي فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية أو العامة، فإن عدم المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى من شأنه أن يعوق الممارسة الفعلية لحقوق المشاركة السياسية. أن النساء، والسكان الأصليين، والأقليات، والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وغير المواطنين/ات، وغيرهم من الجماعات والأفراد المهمّشين/ات أو المقصيين/ات كثيراً ما يتعذر عليهم المشاركة الكاملة في الشؤون السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين. ويتفاقم تأثير هذا العائق حيثما تتعدّد أسس التمييز أو تتقاطع.

لحمة على التاريخ السياسي المعاصر :

شكل مؤتمر الخريجين في عام 1938 نواة مقاومة ضد الاستعمار الانجليزي ،فشلت الأحزاب بعد الاستقلال في الاتفاق على أية صيغة توفيقية بينها حول نظام الحكم والدستور واستمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما أخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان، كان استيلاء الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود على السلطة في 17 نوفمبر 1958م، أول هزيمة لنظام التعددية الحزبية في السودان و مقدمة لسلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية التي صبغت تاريخ البلاد. شكل الحكم العسكري حكومة مدنية تكنوقراطية. بعد تدهور الوضع في الجنوب جاهرت الأحزاب بمعارضتها لسياسات حكومة عبود من خلال تصريحات زعمائها وندوات كوادرها خاصة في الجامعات والمعاهد العليا. وانطلق الحراك من جامعة الخرطوم في شهر أكتوبر على إثر إطلاق الشرطة النار على الطالب أحمد القرشي طه خلال تجمع طلابي، وتحول موكب تشييع القرشي إلى تظاهرة حضرها حوالي 30 الف شخص، تبعتها مظاهرات مماثلة في مدن أخرى كبيرة بالبلاد. أعلن الفريق إبراهيم عبود عن استقالة حكومته وحل المجلس العسكري، ووافق على تشكيل حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة، بقي الفريق عبود كرئيس للدولة حتى حل محله مجلس رئاسي يتكون من خمسة أعضاء لتبدأ فترة الديمقراطية الثانية.

انتهى الحكم العسكري في أكتوبر 1964، وعادت الحياة الحزبية للمرة الثانية إلى السودان. دخلت البرلمان في هذه الفترة حركات إلى جانب الحركات الجنوبية تمثل القوى خارج المركز أبرزها مؤتمر البجا في شرق السودان الذي حاز على عشرة مقاعد واتحاد جبال النوبة في جنوب كردفان في حين انقسم حزب الأمة إلى جناحين: جناح الصادق المهدي وجناح الإمام الهادي المهدي (عم الصادق)، وأتحدا حزبا الطائفة الختمية تحت اسم الاتحاد الديمقراطي، ودخل حزب سانو الجنوبي المعارض البرلمان بخمسة عشر مقعد وجبهة الجنوب بعشرة مقاعد، فيما غاب اليساريون والشيوعيون عن البرلمان.

حل الحزب الشيوعي:

أتهم الأخوان المسلمون عام 1965م أحد أعضاء الحزب الشيوعي السوداني بالإساءة إلى الإسلام في اجتماع عام. وقامت مظاهرات دعت إلى حل الحزب الشيوعي السوداني وانتهت بقيام الحكومة بطرح الموضوع في البرلمان الذي أجاز بأغلبية مشروع قرار يدعو إلى حل الحزب الشيوعي وحظر نشاطه وطرد نوابه من البرلمان بسبب ما أبداه الحزب من فكر إلحادي، وتعديل الدستور المؤقت على نحو يتيح تنفيذ القرار الذي لم يكن ممكنا في ظل الدستور المؤقت.

لجأ الحزب الشيوعي إلى المحكمة العليا وأثار دعوى قضائية ضد شرعية قرار الحكومة التي حكمت لصالحه يؤكد عدم دستورية قرار الحكومة وبطلانه، لكن حكومة الصادق المهدي تجاهلت حكم المحكمة العليا ومضت في تنفيذ قرارها. وفي يناير 1967 م، شارك الحزب الشيوعي في الانتخابات العامة تحت اسم الحزب الاشتراكي التفافا على قرار الحظر.

وتماما كما بدأت احتجاجات أكتوبر 1964، عفوية بسيطة سرعان ما تطورت إلى عصيان مدني شامل أجبر العسكر على التنازل عن السلطة، بدأت احتجاجات أبريل 1985 م، بمظاهرات بسيطة عفوية ضد التسعيرة الجديدة المرتفعة التي وضعتها الحكومة لبعض السلع ومن ضمنها السكر، إلا أن مظاهرات "السكر المر" كما أطلق عليها سرعان ما تطورت إلى إضرابات واحتجاجات متواصلة رغم تراجع الحكومة عن التسعيرة الجديدة، حتى اضطرت القيادة العامة للجيش للتدخل لتفادي تردي الأوضاع الأمنية وتفشي الفوضى أمام عجز الحكومة التي كان يرأسها نائب الرئيس عمر محمد الطيب ـ وكان الرئيس جعفر نميري خارج البلاد في زيارة للولايات المتحدة ـ في احتواء الأزمة. فاجتمع بعض من قادة الجيش في القيادة العامة في يوم 5 أبريل وتم الاتفاق على الانحياز للشارع حقنا للدماء النقاش.

فقاموا قيادات المجلس بإشراك قيادات الوحدات في المجلس لتأمين العاصمة و في صباح يوم السبت 6 أبريل 1985، أذاع الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة بيانا أعلن فيه الاستيلاء على السلطة وإنهاء حكم الرئيس نميري.

أنجز الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وعده بعد انقضاء مهلة العام في سابقة فريدة من نوعها. يتخلى قائد انقلاب عسكري عن السلطة طواعية وبعد وعد قطعه على مواطنيه دون أن أي مقابل سياسي أو مادي خاص وجرت الانتخابات في موعدها وفاز فيها حزب الأمة الجديد بزعامة الصادق المهدي، متقدما على غيره من الأحزاب وتولى رئاسة مجلس الوزراء، بينما جاء الحزب الإتحادي الديمقراطي في المرتبة الثانية الذي كان يتزعمه أحمد الميرغني وتولى رئاسة مجلس رأس الدولة، فيما خرج منها حزب الجبهة الإسلامية القومية وزعيمه حسن الترابي ويتصدر صفوف المعارضة في البرلمان. وسلم سوار الذهب السلطة إلى الحكومة المدنية الجديدة.

اتسمت فترة الديمقراطية الثالثة بعدم الاستقرار، إذ تم تشكيل خمس حكومات ائتلافية في ظرف أربع سنوات. قام الحزب الإتحادي الديمقراطي الذي خرج من الحكومة الائتلافية بتوقيع اتفاق سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي حققت انتصارات عسكرية نتيجة للمساعدات العسكرية والدعم السياسي الذي تلقته من إثيوبيا وبعض الدول الأفريقية المجاورة للسودان. ونص الاتفاق على وقف لإطلاق النار إلى جانب رفع حالة الطوارئ بغية تمهيد الطريق أمام مؤتمر دستوري عام، على أن يسبقه تجميد العمل بالعقوبات الحدية (الشريعة الإسلامية أو قوانين سبتمبر كما كان يطلق عليها) أو استبدالها بقوانين جديدة مماثلة.

في العام 1989 قامت الجبهة الإسلامية بانقلاب عسكري تحت اسم ثورة الإنقاذ الوطني، في بداية الانقلاب لم يكن معروفا توجه الانقلابيين السياسي ثم ظهرت الجبهة الإسلامية بزعامة حسن عبد الله الترابي من وراءه، وكنتيجة لسياسات الحكومة السودانية الجديدة فقد تردت علاقاتها الخارجية وتمت مقاطعة السودان .

نتيجة لسياسات الجبهة الإسلامية القومية و تركيزها على حروبها الدينية في جنوب السودان والصرف على المؤسسة العسكرية والأمنية ، ظهرت حركات مسلحة مناهضة السياسات تسليح المجموعات الاثنية ضد بعضها و التنمية غير المتوازنة منها حركة تحرير السودان هي إحدى الحركات السياسية والعسكرية الرئيسية في دارفور قامت لما تراه رفعا للظلم الواقع على منطقة دارفور والمناطق المهمشة الأخرى على امتداد السودان، رئيس الأول لحركة هو المحامي عبد الواحد محمد نور وكان قائد مني اركوي أمينا عاما لها، ولكن في عام 2004 بعد المؤتمر حسكنيتة انشقت الحركة إلى قسمين :أحدهما بقيادة مني اركوي وأخرى بقيادة عبد الواحد محمد النور.وتبرز أيضا حركة العدل والمساواة، التي تأسست في 2001 بقيادة خليل إبراهيم، الوزير السابق في حكومة البشير.وشهدت الحركة انشقاقات عديدة خلال السنوات الماضية، ويعتقد أنها كانت تتلقى دعما مباشرا من بعض المجموعات المنتمية للمؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي.وفي النيل الأزرق وجبال النوبة شهدت الحركة الشعبية شمال أيضا انشقاقا بعد انقسامها إلى جناحين أحدهما بقيادة عبد العزيز الحلو والآخر بقيادة مالك عقار.اتفاق سلام شرق السودان أو اتفاقية سلام الشرق أو اتفاقية أسمرا، هي اتفاقية تم توقيعها بين حكومة السودان و جبهة شرق السودان، بالعاصمة الإريترية أسمرا وتحت رعاية الحكومة الإريترية، في الرابع عشر من أكتوبر 2006، وأنهى الاتفاق (13) عاماً من العمل المسلح على الحدود الشرقية للبلاد.

المشاركة السياسية في فترات اتفاقية السلام نيفاشا ٢٠٠٥ و الفترة الانتقالية الحالية:

يقول الناشط السياسي **(ح.ح)** في مقابلته مع فريق عديلة :

"في عام ٢٠٠٥ في ذلك العام زادت الحرب في دارفور مما كانت عليه بمعنى أن الحكومة أوقفت الحرب في جنوب السودان وجهت كل آلياتها إلى دارفور، المجموعات هناك كانت مناهضة للسلطة لذلك تم استبعادهم ، لدرجة القصف الانتنوف وضرب بسلاح مباشر واعتقالات تعسفية والحرمان من حرية الحركة وممارسة التجارة العادية تتم زيادة الضرائب

ورسوم الجمارك، أما في الفترة الانتقالية فأقول بصريح العبارة سلطة المؤتمر الوطني لم تذهب بصوره كليه وحصلت تسوية سياسية والى الأن العقلية القديمة مثل ماذكرت من سنه٥٦ الاستبعاد والتهميش مستمر حتى الموجودين على رأس السلطة الآن لم يستطيعوا فهم شئ معين فهم يعتبرون أن كل السودان مهمش وهم ناسين أن هناك مجموعات ومناطق جغرافية محددة تعرضت للاستبعاد أكثر من غيرها، وهناك اختلال في التمثيل السياسي والمشاركة السياسية بصورة مباشرة."

نتيجة للحروب والتركيز على الصرف العسكري كان ولا زال التعليم الحكومي متاح لمجموعات محددة و معظمة متاح في المدن وبعض القرى .. اعلام الدولة الدولة الرسمي كان صوت الدولة في حربها ضد مواطنيها و مواطناتها .
أن التهجير والعزل، النزوح و اللجوء الذي تعرضت له مجموعات مجموعات متعدد بسبب الحروب كان سبب في الحرمان من المشاركة السياسية ...بسبب النزوح داخل السودان و تغيرات في الديمغرافيا تنشأ صراع بين النازحين والسكان الأصليين في بعض المناطق ، كما يتعرض النازحين و النازحات الى الحرمان و التعرض للكثير من العراقيل في المشاركة السياسية والمشاركة في الفضاءات العامة و الوصول الى صنع القرار عليه عدم توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية يولد عدم الثقة في السياسية بالتالي الابتعاد قد يكون خيار للبعض.

أيضا ربما علينا الانتباه الى قرار إلزامية التعليم باللغة العربية لجميع الطلاب والطالبات شكل من أشكال الاستبعاد لمجموعات أغلبها لا تتحدث اللغة العربية.
كما أن قوانين العمل التي تميز ضد النساء و نظام الترقيات المتحيز للرجال يشكل حاجز يمنع التواجد في الفضاءات العامة كما أن عدم وجود سياسات داعمة لعمل النساء كتوفر الحضانات و تحدد أماكن الاجتماعات و زمنها مع مراعاة الدوام الثاني من العمل و الذي يكون داخل المنزل .

المشاركة السياسية وتقاطعاتها مع سياسات الهوية:

للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة مع الآخرين في الشؤون العامة والسياسية. وإذا كانت ضمانات حقوق المشاركة مهمة في حد ذاتها فإنها أيضاً حاسمة في معالجة حالات الإقصاء والتهميش والحرمان التي ما زال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهونها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الشعوب الأصلية هي من بين أكثر فئات المجتمع إقصاء وتهميشاً وضعفاً. ويؤثر التمييز ضد الشعوب الأصلية بصورة سلبية في قدرتها على أن تحدد بحرية توجّه جماعاتها أو تشارك في صنع القرار بشأن المسائل التي تمسّ حقوق الإنسان الخاصة بها (15).

تقول في ذلك (و.أ.م.ص) 43 عام ناشطة في مجال حقوق المرأة وناشطة في مجال النوع الاجتماعي ونسوية:

"تتمركز المشاركة السياسية في السودان على الصفوة من أبناء وبنات البلد وتتمركز على الطبقات الإجتماعية الأعلى والجزء من الطبقات الوسطى من المجتمعات ممن استفادوا من مناصبهم ومواقعهم الاجتماعية والرأسمالية وبعض من الطبقات المهمشة في موقع المقاومة والتي عدت تمردا على الحكومات بينما هو خروج على التهميش وعدم التقسيم العادل للسلطة والثروة. وهذا جليا في المناطق التي نمت فيها حركات الكفاح المسلح مثل دارفور النيل الأزرق وجنوب كردفان جبال النوبة وقبل إنفصال دولة جنوب السودان أقاليم الجنوب"

وتضيف(و) :

" ضحايا التهميش هم نفس الإثنيات الموجودة في المناطق سابقة الذكر غير أن هنالك تهميش مناطقي مثل تمركز السلطة والسياسة لدى بعض القبائل الموجودة في الإقليم الواحد مما أدى إلى خلق الفتن والحروب الأهلية والإبادات الجماعية كما حدث لقبائل النوبة والقبائل ذات الأصول العربية في دارفور. حروب الجنوب وجبال النوبة امتدت أكثر من *40* عام ومن قبلها سياسة الأقاليم المغلقة منذ زمن الإستعمار وحاليا نجد أن المشاركة مازالت غير واضحة المعايير تؤثر عملية الاستبعاد من المشاركة السياسية على الأشخاص ذوي/ذوات الهويات المختلفة (الجندر، العرق، اللغة ،العمر، الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية).تؤثر عن طريق السياسات والقوانين العمياء التي لا يراعى فيها الاختلافات والفوارق المختلفة . مثلآ النساء أقل مرتبة من حيث المشاركة النظرة التمييزية – الإثنيات التي تدعي العروبة مشاركة أكثر من غيرهم من الأخري و التي لآ تتحدث اللغة العربية كلغة أم أقل مشاركة من التي تتحدث اللغة العربية "

تضيف (ز.م.ح) طالبة بجامعة كسلا كلية المختبرات الطبية ، مهتمة بالقضية النسوية وعضوة بالمنبر النسوي :

"بالنسبة لي أنا كفرد من شرق السودان طالما إني ما ممثل في السلطة فدا معناه أنه السلطة دي ما بتعرف حاجتي و أولوياتي بشكل كويس و بتتعامل معاي تعامل فوقي بدون تحليل لوضعي اللي أكيد ح يكون مختلف جدا عن وضعها في السودان ما دولة عرق واحد أو شكل واحد أو إثنية واحدة نحن في دولة متعددة الهويات والديانات بالضرورة كلنا نكون ممثلين/ات في السلطة شان نقدر نعبر عننا بدل ما يعبر عننا آخر مختلف ضرب مثل نحن كنساء في شرق السودان فرص تعليمنا أقل وبالتالي بنحرم من فرص المشاركة العمل العام اللي هو بيدينا خبرة ومن فرص التدريب والتأهيل اللي تقدمنا وتدفع عجلة الدولة دي لقدام ... برضو كمجتمع نفس الشي نعتبر مجتمع عشائري الفقر والجهل والمرض الثالوث الذي يقتلنا حتى فرص اننا نعدل في شكل معاملاتنا وتتحول من عشائرية لمدنية منعدمة لأننا ما ممثلين في السلطة لغتنا مبهمة بالنسبة للدولة الإعلام زاتو مهمل وجودنا في الدولة دي حاجة ثانوية بالنسبة لينا الأساسي القبيلة بعدها تجي الدولة وهكذا"

يمثل الحق في المشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة بين الجميع خاصية أساسية في مفهوم الديمقراطية، وتمثل المشاركة الفعلية لجميع الأفراد الجماعات في الشؤون السياسية والعامة أساس إعمال حقوق الإنسان ومكون رئيسي في استراتيجيات القائمة على الحقوق والرامية إلى القضاء على التمييز وأوجه عدم المساواة(6).

بحسب (ن.ب.م) منسق عام في مبادرة نسوية للتوعية ، مهتمة بقضايا النوع والمشاركة السياسية والمجتمعات المحلية ومهتمة أيضا بالأقليات في ولاية النيل الأزرق :

" المشاركة السياسية بتمر بأزمة لأنه لديها ارتباطات بآشياء كثيرة جدا ارتباط بالدين والثقافة و الإثنية و القبيلة ، ولا توجد أصول متساوية للمشاركة السياسية ، فمن الأشياء الاشتغلنها التثقيف للمجموعات ليكون لديها الحد الأدنى من المعرفة بالحقوق لممارستها ،فاستبعاد هذه المجموعات من المشاركة السياسية يأتي عن طريق تجهيلها بالنسبة لي مثلا أن كل الوثائق و القوانيين الحكومة والتشريعات كلها مكتوبة بلغة واحد وهي العربية في حين أن غالبية سكان المنطقة لا يتحدثون العربية فهذه إحدى أدوات الاستعباد بمعنى أبعدته من المعرفة بالحقوق و العدالة تعني بأن الجميع يكونوا على مستوى واحد من المعرفة ، وأيضا من الممارسات التي تساهم في الاستبعاد من المشاركة السياسية عدم الإعلام ووضع المواطن في الصورة أيضاً الموضوع له علاقة بالدين بالنسبة كبيرة".

عقبت (ن) على مستويات المشاركة السياسية بقولها:

"عند الحديث عن المشاركة السياسية دائماً ما نذهب الى المشاركة في الحكومة القومية وحكومة الولاية في حين أنها تبدأ من الأدني و أصغر وحدة حكومية في الحي أو لجان الخدمات أو لجان التطوير من هنا تتدرج الى أن تصل أعلى مستوى وكل شخص يشارك في كل مستوى على حسب قدراته و إمكانياته , ونرى إنعكاس الحرمان من المشاركة السياسية يظهر مثلا في ابسط مجموعة مثل مجموعة المابان أكثر من *90%* من الأطفال يعملون و يطلق عليهم*ن* "الشماسه" في الأسواق من هم اولاد المابان وذلك لعدم وجود الأوراق الثبوتية الخاصة بهم ن يولدون من غير شهادات ميلاد وذلك يحرمهم من التعليم والخدمات الصحية وتضيف اليهم اولاد قوقز والشاطئ س حتى الأجيال القادمة منهم سوف تكون بنفس الوضع وتعاني من التهميش يحتاجون لأكثر من خمسين سنة لتعديل الوضع و هذا ضرر مباشر من الاستبعاد عن المشاركة ونقيس على ذلك الريف فمثلا في الكدالو الأشخاص المتخرجين من الجامعات يتعدو بالاصبع حتى الآن أنا أعرف منهم محمد آدم فقط وفي الانقسنا مثل الشيخ ومحمد رمضان والقليل جدا فهؤلاء لجأو لمخيمات اللاجئين في إثيوبيا و وجدوا فرص."

نظرة على المشاركة السياسية في مناطق دارفور و جنوب كردفان و النيل الازرق:

1. دارفور:

ابتدأ النزاع في دارفور ٢٠٠٣ وعانى إقليم دارفور من التأثيرات السلبية التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لسنوات طويلة و مظاهر ذلك البنية التحتية والمشروعات التنموية والاستثمارية والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية هذا بالإضافة إلى انتشار البطالة بين الشباب التي دفعت بعضهم إلى الانخراط في التنظيمات العسكرية.

كان إقليم دارفور مستبعد من المشاركة السياسية نستطيع أن نقول جذور هذا الاستبعاد بدأت منذ دخول الحكم الانجليزي ومساعيها الجادة لفرض سيطرته على ثروات الإقليم وسارت الحكومات السودانية المتعاقبة على نفس النهج عملت على الاستبعاد بدل من أن تعزز فرص المشاركة السياسية وتطرح مبدأ المساواة.
للحديث عن سياق الاستبعاد لابد من الحديث عن مشاريع السياسية لأنظمة الحكم وطريقة التي كان يدار بها الأمور لأن المحك الأساسي في المشاركة هو إتاحة الفرصة للمجتمعات في صنع قرارات وتنفيذها عبر ممثلين ولكن تتجاهل الحكومات وجميع القوى السياسية من أحزاب وتنظيمات إشراك الجميع ليكون حكرا عليهم وليكون الآخر هو ممثلا من دون تفويض أو موافقة(7).
في مقابلة مع الناشط السياسي **(ح.ح)** قال:

"منذ أن اتولدت وجدت اننا مستبعدين وهذا ليس إحساس بل كل المؤشرات تشير إلى استبعادنا والفرص الموجودة ضيقه بما فيها فرص التعليم ووضعه السيئ وهذا شكل من أشكال الاستبعاد وأيضا لا توجد بنية تحتية" *(8)*.

و الظلم الواقع على أبناء/ بنات دارفور ممتدة إلى الجامعات فهناك يتعرضون الى تمييز مؤسسي، فقط لأنهم من دارفور واعتقالات حتى أنهم يواجهون بيروقراطية مجحفه في حالة تفكيرهم في إنشاء رابطة أو مجموعة ذات نشاط سياسي أو ثقافي وغيره . يقول الناشط السياسي **(ح.ح)**:

"بعد دخولي للجامعه زاد الاستبعاد بصورة كبيرة فمنذ السنة ض الأولى نشطت في مجال العمل العام فكنت أتعرض للضغط ، في عام *2015* اصبحت رئيس رابطة طلاب دارفر بالجامعة فزادت الانتهاكات من قبل جهاز الأمن لأني ناشط سياسي ولأنني من أبناء دارفور، الاستبعاد مركب ، لأنك مناهض للسلطة وبالإضافة إلى أني من دارفور وتم تصنيفنا من المجموعات الأكثر تشددا ضد السلطة القائمة و يفتكر الكيزان أن الزغاوة و المجموعات الغير عربية في دارفور بالتحديد هم أكثر الناس عدو بالنسبة لهم وهم أكثر من يعترض الانتهاك فمثلا في المعتقل يسألونك من أين أنت؟ أنا تعرضت للاعتقال ثلاث مرات أولها في داخلية الوسط في الليل فأغلب الطلاب الموجودين آنذاك هم أبناء الهامش أقصى الجزيره أبناء دارفور... وثانيا عندما رئيس رابطة طلاب دارفو مرتين عام *2015* و *2016* وكان السؤال عن قبيلتك ومن أين أنت وإلى أي مجموعة تنتمي يزيد من الانتهاك فهذه كلها استبعاد"

2. كردفان جبال النوبة :

عملت السلطة القائمة على حكم البلاد منذ خروج المستعمر على وإقصاء الآخر وعدم شمولية جميع المواطنين/ات في صنع القرار، لكل تلك الأسباب المذكورة آنفاً، كان حزب المؤتمر الوطني الحاكم حريصاً منذ الحرب الأولى في تسعينيات القرن الماضي على بسط نفوذه وفرض هيمنته وإقصاء كل القوى السياسية والاجتماعية التي تمثل عائقاً لتنفيذ مخططه المرسوم للمنطقة وذلك من خلال سلسلة من السياسات والممارسات الإجرامية ضد النوبة، أكبر المجموعات السكانية في المنطقة والتي تتمتع بحقوق تاريخية فيها، وينظر إليها بأنها مجموعة مناوئة في رؤاها وتوجهاتها العامة للفكرة المركزية التي تصدر عنها النخبة الحاكمة والمتواطئين معها من أهل وسط السودان وشماله النيلي والهامش الكبير. لقد استهدفت الاعتقالات التعسفية المستنيرين من أبناء النوبة بقصد تشريدهم وترهيبهم.

بعد توسع اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ لم تتغير الأوضاع في جبال النوبة بل زادت سوء وعمد المؤتمر الوطني على نهب الأموال والثروة، تمثلت أهم وأكبر تلك المخالفات في تزوير الإحصاء السكاني الأول الذي أظهر أن تعداد سكان الولاية 1,400,000 نسمة، بينما بلغ الإحصاء التكميلي (المعاد) 2,508,268 نسمة بفارق يقارب النصف تقريباً. وارتبط تزوير الإحصاء بتزوير السجل الانتخابي للدوائر القومية بالولاية في الانتخابات الأولى في 2010م . ولقد ترتب على هذا التزوير المركب تمثيل زائف لسكان الولاية على المستوى القومي وهضم لحقوقهم في الثروة والسلطة. (9)

3. النيل الأزرق :

عانت ولاية النيل الأزرق من ويلات الحرب والدمار ونهب الثروة والأرض وكانت مستبعدة من المشاركة السياسية طيلة فترات حكم حزب المؤتمر الوطني، 50٪من سكان الولاية تعرضوا للنزوح أو التهجير إلى أماكن أخرى فقدوا فيها الحقوق الأساسية وحقوق الملكية أرض والزراعة والموارد الاقتصادية فهكذا أضعف وجودهم/ن كنازحين/ات واضعف حقهم/ن المشاركة السياسية، بعض المجتمعات دخلت في صراعات من هذا النوع بين السكان الأصليين للمنطقة والنازحين/ات والمهجرين/ات قسريا هناك أيضا صراع في من هم سكان النيل الأزرق الأصليين كمجتمعات أصيلة وهكذا تمنع من المشاركة، وسبب هذا الصراع هو الاستقطاب السياسي بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية.(10)

في العام 2005 بعد توقيع اتفاقية نيفاشا حصل تقسيم المناصب في الولاية ٤٥للحركة الشعبية و٥٥للمؤتمر الوطني هذا التقسيم من أوله كان فيه استبعاد للقوى السياسية واستبعاد لكل المجموعات الأخرى، وكان شرط المشاركة هو الانتماء السياسي للحركة شعبية أو مؤتمر وطني.في دراسة التى أجرتها الأستاذة نهلة البدري على عينة مكونة من عشر مدارس من شرق الروصيرص وشمالها نتيجتها أن أربع تلاميذ فقط من يتحدثون اللغة العربية فهذا يدل على مدى التهميش والاستبعاد الذي تتعرض له النيل الأزرق في اعتماد المنهج باللغة العربية.

النساء والمشاركة السياسية :

وثمة أشكال متقاطعة ومتعددة من التمييز تؤثر تأثيراً سلبياً بصورة خاصة على حرية ممارسة حقوق المشاركة. وقد أحاطت الآليات الدولية لحقوق الإنسان علماً بحالات تمييز ضد نساء من الروما حُرمن من التمتع بحقوق المشاركة السياسية والعامة على أساس وضعهن كأقلية وجنسيتهن ونوع جنسهن وحالة السكان الأصليين ذوي الإعاقة مثال آخر على ما ينجم عن التمييز المتقاطع من أثر سلبي على حقوق المشاركة السياسية والعامة (الوثيقة E/C.19/2013/6). وذُكر أنه "يجب ألا ينظر لهذه الفئات على أنها موحدة أو متمايزة ... ومن المهم، لفهم أثر التمييز على الفئات المهمشة، الإقرار بالتجارب الحياتية المختلفة للفئات والأفراد المنتمين إليها" (الفقرة 13 من الوثيقة A/HRC/26/29).

وينطبق واجب حظر التمييز وتصحيحه على أشكال التمييز الرسمية والفعلية والمباشرة وغير المباشرة في المجالين العام والخاص. وتفيد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن القضاء على التمييز يتطلب "في الواقع العملي إيلاء العناية الكافية لمجموعات الأفراد التي تعاني من تحيّز تاريخي أو مستمر بدلاً من مجرد المقارنة بالمعاملة الشكلية التي يتلقاها أفراد في حالات مشابهة" ويعني هذا أن الدول ملزمة، عند الضرورة، باعتماد تدابير خاصة مؤقتة لتخفيف أو إزالة

الظروف التي تؤيد أوجه انعدام المساواة الفعلية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير الخاصة المؤقتة إقرار نظام حصص لتمكين الفئات منقوصة التمثيل، كالنساء أو الشعوب الأصلية أو الأقليات أو الأشخاص ذوي الإعاقة، من ممارسة حقهم في المشاركة على قدم المساواة مع غيرهم في الشؤون السياسية والعامة داخل الهيئات التشريعية وغيرها من الهيئات العامة لصنع القرار(15).المرأة السودانية نالت حق الترشيح والاقتراع١٩٦٤عقب مشاركتها في ثورة أكتوبر، ولكن بعد ذلك ضعفت مشاركتها السياسية ولعل أبرز الأسباب هي نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها غير كاملة المواطنة، ولذلك تعتبر مشاركة النساء في العملية السياسية و في صنع القرار من أكبر الإشكاليات التي تواجه المرأة في المجال العام.

تقول **(و.آ)**، نسوية و لديها أكثر من 14 عامًا من الخبرة في العمل في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والمساءلة الإنسانية والإدماج الاجتماعي وإدارة المنح والشبكات والتنظيم والسياسات والمناصرة، في مقابلتها:

"تتمركز المشاركة السياسية في السودان على الصفوة من أبناء وبنات البلد وتتركز أيضا على الطبقات الاجتماعية الأعلى وجزء من الطبقات الوسطى ممن استفادوا من مناصبهم ومواقعهم الاجتماعية والطبقية وبعض من الطبقات المهمشة في موقع المقاومة والتي عدت تمردا على الحكومة بينما هو خروج على التهميش وعدم التقسيم العادل للسلطة والثروة". *(11)*

الحرب الأهلية في مناطق النزاع افقدت النساء المأوى والعائل وجعلتهن يتعرضن لأسوأ ظروف الحياة من قتل وتشريد واغتصاب وخطف. فكانت المرأة في دارفور من ركائز العملية الإنتاجية الأساسية بالإقليم قبل الحرب ولكن تحولن بعد أن دمرت الحرب سبل كسب عيشهن إلى الاعتماد الكامل على المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.
النساء في المعسكرات ما زلن يعانين من جرائم الاغتصاب والتعرض للعنف الجسدي والأمراض وانعدام الخدمات الصحية وتردي التعليم لتلميذات، يتم إخراجهم من فصول مبكرة لمساعدة أسرهن في العمل هذا بالإضافة إلى الضرر النفسي الكبير لفقدان أقربائهن وأزواجهن وأبنائهن في الحرب. كل هذا يجعل من المرأة في المعسكر غير قادرة على التفكير في أي شئ سوى توفير لقمة العيش ناهيك عن المشاركة السياسية وصنع القرار والحال نفسه لدى نساء الشرق وبسبب غياب الإعلام مورس ضدهم انتهاك كبير مستبعدات من المشاركة السياسية، نساء (دارفور، جبال النوبة، النيل الأزرق). يتعرضن إلى التمييز بسبب وضعهن الاثني و الجغرافي و كونهن نساء.

تقول **(ح.إ)** ، مديرة منظمة الحضر لرعاية المرأة والطفل، مهتمة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل وقضايا الشباب في مقابلتها:
"في سياق استعباد النساء من المشاركة السياسية في الاتفاقيات المبرمة نجد إقصاء النساء المنتميات إلى الاثنيات الغير مهيمنة والعكس في فترة الانتخابات نجد حشد كبير جدا من النساء والمجموعات المهمشة لاستخدام أصواتهن للفوز بالانتخابات أي استغلال النساء لتحقيق الفوز بالانتخابات." *(12)*.

بالنسبة لنساء حلفا المهاجرات إلى حلفا الجديدة بالرغم من تعليمهمن ولكن الأثر النفسي الكبير للتهجير وقطع الصلة مع الموطن الأصلي جعلتهن يستبعدون أنفسهن بطريقة غير مباشرة من المشاركة السياسية. لم يقتصر الاستبعاد على النساء غير المتعلمات فقط بل حتى اللاتي حظين بتعليم جيد استبعدن من المشاركة السياسية، وتقارن **(ز.م.ح)**، طالبة بجامعة كسلا كلية المختبرات الطبية ، مهتمة بالقضايا النسوية وعضوة بالمنبر النسوي من يونيو 2019 بين نساء الشرق والجنوب والغرب مع نساء الشمال اللاتي حظين بتعليم منذ وقت مبكر من باقي المكونات وسيطرن سياسيا واقتصاديا ومع تراكم الزمن ازدادت الفجوة بينهم وبين بقية السكان وأصبحوا مهمشين وتم استبعادهم. وتضيف **(ز)**:

"بالاضافة الى ان المؤسسات العدلية في السودان مصممة لأصحاب الامتيازات من ذوي/ذوات طبقات إقتصادية و إجتماعية ، منطقة جغرافية معينة واحساس انسداد بالعدالة وجودهم في المجال العام ليس مرتبط بالقوانين الجنائية فقط إنما باللوائح والموجهات الموجودة داخل المؤسسات والخدمة المدنية حيث هناك حد معين لترقية المرأة".

المؤسسات الدينية لها دور كبير في الاستبعاد السياسي فمثلاً عند دخول فاطمة أحمد إبراهيم في البرلمان ضجت المؤسسات الدينية بمشاركته ويعتقدون أنه لا فلاح في شعب ولو أمره لإمراءة، لم ينجح نظام الكوتة فكانت مسيرة من النظام السابق في أنها تأخذ حقها كاملا في سنة من السنوات الأستاذة فاطمة عبدالمحمود شاركت في الانتخابات وكان مشروعها ناجح لكنها لم تجد لأن تصبح رئيسة في السودان والمجتمع يرى أن (كلامها سمح لكن في النهاية هي مرآة)." (13).

وبعد الثورة لم يتغير شيء إذ لم تكن المرأة عضو داخل حزب لاتوجد لها الفرص للتمثيل أو المشاركة أو أن تشارك سياسيا وهنا يأتي السؤال هل كل النساء كانت لهن نفس الفرص والإمكانيات ليكن عضوات داخل أحزاب لذلك ف المشاركة بشكلها الحالي ناقصة. يمكن القول أن المؤسسات الحزبية الذكورية لا تنظر في هيكلتها و خطابها وبرامجها للنساء إنما تكتفي بإضافة "مكتب المرأة" فقط دون الخوض في نقاشات حول العمل الغير مأجور داخل المنزل ومسؤولية الأعمال الرعائية و المنزلية و تقاطعها مع المشاركة السياسية .
كيف تؤثر الفضاءات الخاصة على الفضاءات العامة كجزء منها المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار.
وفي تحالف إعلان قوى الحرية والتغيير استمرت عملية استعباد النساء من المفاوضات مع المجلس العسكري وايضا الاتفاقيات ومفاوضات السلام وكان التمثيل الرمزي والتضليلي لنساء معينات لا يضيف الكثير حتى إذا كان هناك نساء فتوضع أمامهم العراقيل من تغييبها من الاجتماعات عمدا وتنسيق زمن متأخر جدا اجتماعات. تتحدث **(ع.ر)**، من محلية زالنجي خريجة جامعة النيلين علوم سياسية مهتمة بالشغل العام وقضايا المرأة والطفل وقضايا السلام والتعايش المجتمعي في مقابلتها:

" كنت في منبر جوبا 2019 ممثلة مع المجتمع المدني مشينا في منبر جوبا ثبتنا ال 40% للنساء بس حصل نفس الحصل في الدوحة وانا امس كان عندي مقابلة في التلفزيون اتكلمت عن الحاجة دي عن انو مافي مراة قدموها الا ناس الحركة الشعبية ناس عقار الي هية بثينة دينار اما باقي الحركات ما جابوا أي امرأة وزيرة كذلك بالنسبة للمجلس السيادي مع انو ناس الحركات كان معاهم نساء اللي هم ناس المجتمع المدني وبرضو ما قدموا أي امرأة وكذلك في تعيين الولاة قبل اسبوعين تم تعيين ثلاثة ولاة في شمال وغرب دارفور والنيل الازرق وبرضو ما قدموا أي امراة"

التمكين السياسي للمرأة هو أحد أهم أعمدة برامج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السودان. حيث يسعى البرنامج لدعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتضمينها في كافة جوانب عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. يحتفي هذا الفيلم الوثائقي القصير بخمس قصص عن المشاركة السياسية للمرأة في السودان. فهو يسلط الضوء على أهمية توسيع مفهوم المشاركة السياسية، بما يتجاوز الأنشطة السياسية السائدة، ليشمل كافة الأنشطة التي تطالب بحقوق اقتصادية. (17)

على حسب ما ورد في مقال المشاركة السياسية للمرأة مدخل للحداثة(18) تمثل الانتخابات البلدية فرصة للنساء لتحمل مزيد من المسؤولية السياسية على المستوى المحلي كتمهيد لمزيد تموقعهن في مراكز القرار على المستوى الوطني. لذلك فإن صياغة قانون انتخابي بلدي يلتزم بالمبادئ الواردة بالدستور، من ضمان للمساواة بين الرجال والنساء، من شأنه أن يساهم في ترسيخ المشاركة السياسية الفعلية للنساء و يكون بداية لاجتثاث العقلية الذكورية المهيمنة. أن قوى الحداثة لم تعد تواجه القوى التقليدية داخل المجتمع والدولة والنظام ، فهذه مواجهتها لا تكلف كثيرا بدليل المكاسب الديمقراطية والسياسية والحقوقية التي تم تحقيقها بفعل النضال . بل المواجهة باتت حتمية وشرسة ضد قوى النظام الإسلاموي التي تتغلغل في الدولة وفي المجتمع للتمكن منهما . لهذا لا بد من تكثيف الجهود وتجميع القوى بين مكونات قوى التحديث الحزبية والمدنية لمواجهة طوفان الرّدة الحقوقية وتأهيل بنياتها التنظيمية والثقافية لتنهض بمهمات إشاعة ثقافة وقيم الحداثة وحقوق الإنسان وتنشئة الأجيال الصاعدة

عليها .وهنا يأتي الدور المركزي للمرأة داخل الأسرة وفي مجال العمل وكذا داخل المؤسسات المنتخبة وفي محيطها الاجتماعي . فليست كل مشاركة سياسية للمرأة تخدم التحديث والدمقرطة . فنساء التيار الإسلامي متواجدات في المؤسسات التشريعية لكن يكرسن الاستبداد ويدعمن التشريعات التي تصادر حقوق النساء . لهذا فالمشاركة السياسية الواعية للمرأة تبقى المدخل الحقيقي لتحديث بنيات الدولة والمجتمع . إن وضعية المرأة تبقى معيارا حقيقيا لمدى التحديث والدمقرطة داخل أي المجتمع.

المشاركة السياسية و الشباب:

تشكيل الوعي السياسي للشباب، خصوصاً في كيفية إشراك الشباب في صناعة القرار وتحمل المسؤولية في الهياكل الحزبية، نلاحظ نوعا من الحواجز الموضوعية أمام عملية تجديد النخب، و إفساح مجال أوسع للشباب للتعبير عن آرائهم/ن وأفكارهم/ن وطموحاتهم/ن. تواجه فئات عريضة من الشباب بعوائق فتختار الانسحاب من الفعل السياسي كما أن هذا الواقع عدم الثقة في خطاب الفاعل السياسي وممارسته. في نفس الوقت، نلاحظ أن هناك انخراط متزايد للشباب داخل منظمات المجتمع المدني لما يتيحه من فرص في التأطير وتقوية قدرات الشباب في جو من الابتكار والريادة، في حين أن الاحزاب لا زالت تعتمد على آليات كلاسيكية تجاه الشباب. كيف يمكن إعادة النظر في عرض الأحزاب السياسية؟(19)

الشباب و الشابات يتعرضون و يتعرضن للتهميش المنهجي وذلك بسبب صغر سنهم والفرص المحدودة وقلة الخبرة وجود الشباب في مراكز صنع القرار يفيد المجتمع ككل، المجتمع السوداني نجد استبعاد الشباب في مناطق النزاع ، عزف الشاب السوداني عن المشاركة السياسية بسبب الأحزاب وصراعها طويل الأمد وفشلها المدقع وعدم تجدد أطوار حياتها فالشباب فكانت سبب غير مباشر لاستبعاد الشباب.
يأتي دور قرار مجلس الأمن 2250 الصادر في 9 ديسمبر 2015 لتشجيع مشاركة الشباب في عملية بناء السلام والأمن وصنع القرار، مما يجعل للشباب والمؤسسات القيادية الشبابية شريكا أساسياً للمواجهة التطرف والعنف، والانتقال من النزاع وبناء السلام على المستويين المحلي والدولي.ويأتي هذا ضمن خمسة بنود أساسية:

- مشاركة الشباب في صنع القرار.
- الشراكة : تفاعل الشباب مع الحكومة.
- الحماية : تفعيل آلية لحماية المدنيين بما فيهم الشباب .
- الوقاية :إتاحة المجال للشباب لإقامة أنشطة لبناء بيئة تنبذ التطرف وتعزز ثقافة التسامح.

- نزع السلاح وإعادة إدماج الشباب : إخراج الشباب من المليشيات بتوفير فرص أفضل

أسباب عزوف الشباب عن السياسة والانخراط في الأحزاب (20):

تذكر بعض المنظمات من واقع الدراسات الميدانية التي يشير فيها الشباب أنفسهم إلى مجموعة من العوامل التى تحد من مشاركتهم السياسية، والتي يمكن بلورتها و اجمالها بالنقاط التالية:-

- غياب التمثيل السياسي للشباب لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب.
- لا توجد برامج حزبية واضحة المعالم تميّز حزب عن آخر، تحفّز وتعطي اهتمام لشريحة الشباب.
- ضعف أو انعدام منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والمحلية.
- شعور الشباب بعجزه إلى المشاركة والتأثير في القرارات والقوانين التي تنظم كيفية مباشرة حقوقه في المعيشة والحياة والسياسة.
- افتقار البرامج السياسية للأحزاب إلى الاهتمام بشريحة الشباب وتحقيق تطلعاتهم.
- وجود الأمية والفقر وخاصة بين الشباب يلعبان دورين أساسيين في احجامهم عن المشاركة في الحياة السياسية حيث لا يتحقق الإشباع للحاجات الأساسية للشباب مثل إيجاد فرص عمل مناسبة والزواج وبناء حياته المستقلة بما يؤثر سلباً على قيام الشباب بالأعمال التطوعية بداية وانتهاءً بالمشاركة السياسية.
- ضعف الثقافة الديمقراطية لدى الشباب ووجود فجوة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية.
- ضعف دور الإعلام بشكل عام الرسمي والحزبي وعدم قدرة وسائل الإعلام على بث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية إذا تنقل وسائل الإعلام من القمة إلى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية بمعنى نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة وإيصال تطلعاتهم إلى القادة السياسيين.
- عوامل تتعلق بالثقافة الشبابية بفقدان الثقة في أهمية المشاركة السياسية للفرد والمجتمع. وهناك شعور بعدم جدية الإصلاح السياسى ونزاهة الانتخابات وجدوى المشاركة.
- عدم الثقة المطلقة في المشاركة بحرية وشيوع الاعتقاد بأن من يدلى برأيه بحرية يتعرض للأذى.
- ضعف الوعي السياسي والاجتماعي وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة التى تحث الشباب على المشاركة الايجابية، بل وخوف معظم الأُسر من السياسة ومعارضتها لاهتمام الأبناء بالسياسة، ولأي شكل من أشكال المشاركة السياسية.
- افتقار المراحل الدراسية للمناهج التعليمية المخصصة في الثقافة الديمقراطية والتوعية في المشاركة السياسية.
- عدم وجود معاهد متخصصة في الديمقراطية تقوم بتثقيف الطلبة والجمهور كما في كثير من البلدان الديمقراطية.

- افتقار القواعد الديمقراطية السليمة فى تشكيل وإدارة الأحزاب والمنظمات والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، مما لا يتيح للنشء الجديد والشباب فرصة التدريب السياسي والتنشئة السياسية الفعالة.
- فقدان الثقة فى كثير من رموز العمل السياسى واتهام بعضهم بالفساد.
- وجود فجوة كبيرة بين الأجيال وسيطرة جيل من كبار السن على قيادة الأحزاب والمؤسسات المهمة، وعدم إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفعالة داخلها. مما أعطى شعوراً باليأس.

بشكل عام الأضرار الناتجة من الاستبعاد من المشاركة السياسية:

- بالتأكيد الأضرار الاقتصادية المتدهورة و التضخم وعدم توفر فرص عمل ، فقدت معظم المجموعات التي عانت من الحروب مصدر دخلها الرئيسي الزراعة أو غيرها مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لهذه المجموعات.
- الأضرار النفسية والمعنوية التي تعرض لها الأطفال من القصف الجوي الى رؤية الموت و الدمار و الاثار النفسية على السيدات والفتيات خاصة إذا كن ناجيات من جرائم الاغتصاب والانتهاكات الجنسية و الجسدية ، و الصدمات النفسية القوية التي يتعرض لها الرجال و المقاتلين في ساحات المعركة.
- الحرمان في المشاركة في اتخاذ القرار والمشاركة العامة
- النزاعات الاجتماعية التي تفرزها الحروب ، وخلق حالة من الغبن تجاه المجموعات الأخرى بالإضافة إلى خلق تراتبية اجتماعية بين المواطنين/ات.
- عدم العدالة في إتاحة فرص التنمية المستدامة و أحيانا مركزية التنمية. يوجد تصور لشرح هذا التصور من خلال (مثلث حمدي) وأعني بمثلث" حمدي عبد الرحيم حمدي وزير سابق في عهد نميري وضع هذا الشخص خطة تنموية في السودان وأن تكون التنمية في مثلث محدد النيل الابيض كوستي إلى شمال كردفان الأبيض إلى الشماليه ثم القضارف يفتكر أن هذه هي المناطق التي يجب أن تحصل فيها تنميه وهو يرى أن بقية المناطق الأخرى من الصعب أن يعيشوا في وحده مع السودان ولذلك لايريدون خسر الأموال في تطوير هذه المناطق وان هذه المناطق متشابه وذات إثنيات متداخلة ومنسجمة مع بعضها البعض وأن كل مشاكل السودان منذ١٩٥٦هي بسبب المناطق خارج مثلث حمدي وصرح حمدي بهذا ولم ينكر عند سؤاله في الإعلام قال إن هذا يعبر عن رؤيته الشخصية ولكنه يعبر عن رؤية دولة".
- عدم إتاحة فرص للتمييز الإيجابي حتى بعد التحولات السياسية للمجموعات التى تعرضت للظلم التاريخي لأن عملية فرص المشاركة السياسية محدود للنخبه.
- عند عدم إتاحة المشاركة السياسية أو المشاركة في صنع القرار ينتج عنه عدم توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيره للمجموعات المهمشة وغير المرئية.

- عمالة الأطفال نتج عن الحروب في المناطق المختلفة النزوح للمجموعات كبيرة مع تدهور الأحوال الاقتصادية متزايدة ظواهر تشرد و عمالة الاطفال وان عدم قيام الدولة بمسؤوليتها أتجاههم/ان يجعل الحلقة مستمرة نزوح و تدهور اقتصادي تشرد بطالة و افتقار للصحة و الأمن و التعليم. مما يؤدي البعض الى الانضمام للمجموعات المسلحة والمليشيات كما حصل للأطفال المجندين في الدعم السريع بالإضافة إلى عدم امتلاك أوراق ثبوتية يحرمهم/ن من الاعتراف بهم/ن كمواطنين ومواطنات بالتالي الحرمان من التعليم والوظائف وغيره.

- تزايد معدلات العنف سواء في الشوارع العامة وظهور عصابات المسمية 9 طويلة ، و العنف المنزلي نذكر مودة التى قتلها زوجها المنتمي للحركات المسلحة بمسجد وهي حامل في الشهر الثامن .

تأثير القوانين في عملية الاستبعاد من المشاركة السياسية:

في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ألزمت الدول الأطراف فيما يتعلق بحق الفرد أن يشارك في الشؤون العامة وأن ينتخب وينتخب في انتخابات دورية نزيهة وأن تتاح له فرص تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة بين الجميع. حوت عدد من الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان وأيضا ضمانات فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المشاركة العامة على قدم المساواة تشمل هذه الصكوك الإعلان الدولي لحقوق الإنسان المادة ٢١. وايضا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية المادة ٨،القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادتين ٧_٨٩؛اعلان الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية او دينية أو إثنية، ولغوية المادة (2(2))؛حقوق الشعوب الأصيلة المادتين ٥،١٨٩.
وعن تأثير القوانين في الاستعباد عن المشاركة في السياق السوداني لا يوجد قانون ينص بصريح العبارة على أن سكان المنطقة المعينة يتم استبعادهم وانك من القبيلة كذا أو لأن لونك كذا ولكن هناك سياسات غير مكتوبة وتوجه دولة ايدولوجي يحاول استعباد الآخرين بصورة مباشرة وهذا لم تنكره الدولة(فعلى عثمان محمد طه قبل اعتقاله صنف السودان إلى مجموعتين الناس الطلعو مظاهرات جزء منهم أولادنا نجلس معهم ونرى مطالبهم أما آخرون فهي في التحليل السياسي هم القادمين من المناطق الخارج مثلث حمدي فمصيرهم السجن وهذا ماحدث).(14)

منظمات المجتمع المدني و المدافعون/ات عن الحق في المشاركة السياسية:

ولفتت الآليات الدولية لحقوق الإنسان الانتباه إلى الدور الرئيسي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية والعامة[1]. غير أنه في سياقات عديدة تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لضروب من التمييز مثل الشروط الإدارية المكلفة وتجريم أنشطتهم والوصم والمضايقات وغير ذلك من أشكال الانتقام العنيف الذي يمنعهم من ممارسة حقهم بحرية في المشاركة في مناقشة المسائل المثيرة للقلق. وغالباً ما يمارس التمييز والمعاملة غير المتكافئة والمضايقات والقيود المفروضة على حق المشاركة في الحياة العامة والسياسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الفئات المهمّشة[1]. ومن بين أكثر الفئات عرضة للخطر المنظمات والأفراد المدافعون عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والأطفال والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى وأفراد الأقليات والشعوب الأصلية والمشردين داخلياً وغير المواطنين مثل اللاجئين و ملتمسي اللجوء والعمال المهاجرين(15) (الفقرتان 10 و11 من الوثيقة A/HRC/26/29).

علاقة الاستعباد من المشاركة السياسية بالعدالة الانتقالية :

تعرف العدالة (21) بأنها :

"مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال حقبة سياسية معينة. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان تقصى الحقائق، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. والتى تساعد فى النهاية على التأسيس لمرحلة سياسية جديدة يسود فيها القانون والاستقرار السياسي."

مذ مجئ حكم الإنقاذ ظلت هناك انتهاكات جسيمة ترتكب وبصورة مستمرة على صعيد حقوق الإنسان. تستهدف الدول في موضوع العدالة الانتقالية تعزيز السلام الاجتماعي، بالاقتصاص من المجرمين الذين انتهكوا قوانين البلاد و القيم الإنسانية والأعراف المرعية، و من خلال اتباع نهج العدالة على الانتهاكات التي ارتكبتها الدكتاتورية، يشعر المواطنون بأن في ذلك إقرار بالحق في العدالة، و إقرار بوقوع انتهاكات جسيمة، وبالتالي فيه إدانة للجرائم التي ارتكبت وفيه ايضاً رد اعتبار الضحايا والمظلومين من خلال جبر الضرر، و تكمن أهمية العدالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، في أنها حق قبل كل شئ، وله أثره الاجتماعي بناء السلام والتعايش الاجتماعي.

يجب على العدالة في سياق الانتقال السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية، أن تستوعب الظروف السياسية و الأمنية، و تستجيب لأهداف بناء السلام و العدالة، متلازمتين يستفيد كل واحد منهما من الآخر، فتكون العدالة ضرورة لا غني عنها؛ وقبل كل هذا لابد من تهيئة الظروف في المجتمعات وإزالة الغبن الاجتماعي وتوضيح مفهوم العدالة للمتضررين ولابد من الإصلاح المؤسسي والقانوني لتحقيقها.

الوضع الحالي للقضية :

من الملاحظ بصورة كبيرة أن الاستبعاد مازال مستمر حتى بعد ثورة ديسمبر خاصة للمجموعات الغير الناطقة باللغة العربية المابان مثلا وفئة النساء على الرغم من أن الوثيقة خصصت ٤٠٪ للنساء للتمثيل السياسي إلا أن تحالف قوي إعلان الحرية والتغير استبعدت النساء حتى من لجان المقاومة والتفاوض مع المجلس العسكري ومناقشات الوثيقة الدستورية وأن وجود امرأة واحدة لا تمثل جميع نساء السودان، وفي اجتماعات دائما ما يتم تحديدها في زمن متأخر وتم تغيبهن عنها

التوصيات :

حقوق المشاركة السياسية والعامة حقوق واسعة النطاق وتمتد من الحقوق الانتخابية إلى حق الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات العامة وأشكال المشاركة المباشرة وغير المباشرة في تسيير الشؤون العامة على جميع المستويات من المحلي إلى الدولي. مفهوم المشاركة السياسية والعامة مفهوم يتطور، وقد سلّم عدد من الآليات الدولية لحقوق الإنسان بأن حقوق المشاركة يمكن أن تفهم الآن على أنها تشمل حق المرء في أن يستشار وأن تتاح له الفرص على قدم المساواة وبصورة فعلية للمشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بجميع شؤون الصالح العام:

- وينبغي اعتماد تشريعات شاملة لدمج مبدأ المساواة الجوهرية ضمن الإطار الدستوري الوطني وإنفاذ تلك التشريعات ورصدها.
- ينبغي إلغاء التشريعات التمييزية وحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد والمتقاطع، في الحياة العامة والخاصة، وكفالة وصول فعال إلى العدالة لجميع من كانوا عرضة للتمييز. وينبغي اتخاذ خطوات للتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها، بما فيها المعاهدات المقترنة بآليات التماس أو تظلم فردي، وضمان تفعيل هذه المعاهدات في القوانين الوطنية.
- لزيادة المشاركة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة السياسية والعامة، ينبغي سن تشريعات من أجل اعتماد تدابير خاصة مؤقتة لفائدة الفئات منقوصة التمثيل - بمن فيها النساء والشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص ذوو الإعاقة - على أن تكون تلك التدابير مكيفة مع السياق الوطني ومقترنة ببرامج أخرى قائمة على المشاركة.

- ينبغي سنّ تشريعات لتشجيع وسائط الإعلام على تقديم خدمات مستقلة وتعددية وضمان قدرة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على العمل بحرية. وينبغي مراجعة المتطلبات الإدارية المتصلة بتسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها وتنظيم التجمعات السلمية وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بممارسة حقوق المشاركة السياسية والعامة، لضمان خلو تلك المتطلبات من التمييز وعدم فرضها قيوداً مفرطة على التمتع بحقوق المشاركة في الشؤون العامة.

إعداد: مروة محمد

تحرير و مراجعة: رؤيا حسن، و سمر أبوشامة

المراجع:

1. المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراسة نظرية، ماجد محيي ال غزال.ص
2. مقابلة مع الحاج ككة بتاريخ ١٨يوليو في الخرطوم
3. مقابلة مع الناشط السياسى حسين حران بتاريخ ٥يوليو ٢٠٢١في الخرطوم الساعة الثالثة ظهرا.
4. جريدة فسانيا، مقال بعنوان الفئات المهمشة والتحديات التي تواجهها، زاهية فرج على، ٢٢/٢/٢٠٢٠
5. دليل دراسي، حقوق الشعوب الأصيلة،مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا
6. مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة 30/6/2014
7. مقابلة الحاج ككة، 18 يونيو ٢٠٢١في الخرطوم
8. مرجع سابق، مقابلة حسين حران
9. مقال حقائق الصراع في جبال النوبة، موقع الراكوبة نت، صلاح الدين سعيد جميين
10. مقابلة مع نهله البدري، بتاريخ 24 يونيو ٢٠١٢بالخرطوم
11. مقابلة وفاء ادم بتاريخ 25 مارس ٢٠٢١في امدرمان
12. مقابلة مع حليمة إسحاق
13. مقابلة مع مرام حامد
14. مرجع سابق مقابلة حسين حران ٥يوليو.
15. العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ،2017
16. shorturl.at/buxH2
17. shorturl.at/etT2
18. shorturl.at/dhwU7
19. shorturl.at/bjnM1

20. shorturl.at/hkzJN

21. shorturl.at/rtuG5

قراءات أخرى:

shorturl.at/wEFPQ

shorturl.at/nsCK9

shorturl.at/rtBC1

shorturl.at/kwJQY

@adeelaart
+2499999999
www.adeela.org
Khartoum 2, Building No. (49/1), Street 43
info@adeela.org

مطمورة عديلة